قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

أ.د. محمد محمد العمري
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
د. حسن بن فهد الهويمل
أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح
أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق
أ.د. مصطفى أحمد غلفان
أ.د. عز الدين المجدوب
أ.د. محمد نجيب العمامي

أ.د. محي الدين محسب
أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم
أ.د. إبراهيم بن منصور التركي
أ.د. حسن بن محمد النعمي
أ.د. محمد بن سعيد الغامدي
أ.د. أحمد يوسف علي

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

قراءات معاصرة

لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي

بحوث محكمة في المؤتمر الدولي الثالث

(التراث اللغوي والأدبي في ضوء المناهج الحديثة)

١٤٤٠/٧/٧ هـ ٢٠١٩/٣/١٤ م

الباحثون

أ.د. محمد محمد العمري
أ.د. محمد صلاح الدين الشريف
د. حسن بن فهد الهويمل
أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح
أ.د. محمد بن عبدالرحمن الهدلق
أ.د. مصطفى أحمد غلفان
أ.د. عز الدين المجدوب
أ.د. محمد نجيب العمامي

أ.د. محيي الدين محسب
أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان
د. حمد بن عبدالعزيز السويلم
أ.د. إبراهيم بن منصور التركي
أ.د. حسن بن محمد النعمي
أ.د. محمد بن سعيد الغامدي
أ.د. أحمد يوسف علي

كلية اللغة العربية
والدراسات الاجتماعية
asc.qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة القصيم

ⓒ جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، ١٤٤٠هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

جامعة القصيم، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

قراءات معاصرة لقضايا في التراث اللغوي والأدبي والبلاغي؛ بريدة، ١٤٤٠هـ

ص ٤٥٦ ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣-٩٧٨

١- الأدب العربي - مؤتمرات ٢-اللغة العربية - مؤتمرات

٣- الأدب العربي - نقد مؤتمرات أ- العنوان

ديوي ٨١٠،٦٣ ١٤٤٠/٦٧٣٧

رقم الإيداع: ١٤٤٠/٦٧٣٧

ردمك: ١ - ٧٧ - ٨١٧٦ - ٦٠٣-٩٧٨

للتواصل:

كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية

asc@qu.edu.sa

قسم اللغة العربية وآدابها

quarabic@qu.edu.sa

بسم الله الرحمن الرحيم

فهارس البحوث

الفصل الأول: التراث اللغوي والأدبي وإشكالية التجديد		١١
التراث اللغوي العربي: أزمة كفاية أم أزمة تقادم	أ.د. محمد محمد العمري	١٣
فجوات في تجديد علوم العربية (التجديد النحوي نموذجاً)	أ.د. محمد بن سعيد الغامدي	٣٥
تنازع البقاء بين مناهج التراث والمعاصرة في النقد الحديث	د. حسن بن فهد الهويمل	٥١
التراث بين سلطة النموذج وخطاب التأويل	د. حمد بن عبدالعزيز السويلم	٨١
التراث والمعرفة والثقافة	أ.د. أحمد يوسف علي	٩٧
الفصل الثاني: قراءات معاصرة للتراث اللغوي		١١٩
التراث العربي واللسانيات الممكن والمستحيل	أ.د. مصطفى أحمد غلفان	١٢١
مفاهيم النحو العربي في ميزان مكتسبات النظرية اللسانية	أ.د. عز الدين المجدوب	١٧٣
قراءة اللسانيات العربية القديمة في ضوء المناهج اللسانية الحديثة	أ.د. محمد صلاح الشريف	١٩٥
الرتبة بين التراث النحوي وتداوليات الخطاب	أ.د. محي الدين محسب	٢٦٣
حضور التراث في أعمال داود عبده	أ.د. أبو أوس إبراهيم الشمسان	٣١٣
الفصل الثالث: قراءات معاصرة للتراث الأدبي والبلاغي		٣٥١
أسباب خفاء المعاني في نظر أبي الحسن الماوردي مقارنة بآراء النقاد القدماء والمعاصرين	أ.د. محمدبن عبدالرحمن الهدلق	٣٥٣
مقاييس الفصاحة في البلاغة العربية: قراءة معاصرة	أ.د. إبراهيم بن منصور التركي	٣٦٩
تنازع المكانة بين الشعر والسرد: قراءة في السياق الثقافي	أ.د. حسن محمد النعمي	٣٩٩
الفن والأطروحة في ثلاثة نصوص سردية قديمة	أ.د. محمد نجيب العمامي	٤١٣
تجربتي مع البلاغة العربية	أ.د. سعد عبدالعزيز مصلوح	٤٣١

قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي (قراءات معاصرة في التراث اللغوي والبلاغي) بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث للتراث اللغوي والبلاغي ٢٠١٥/٣/٣١ - ٢٠١٥/٤/٢

فجوات في تجديد علوم العربية: (التجديد النحوي نموذجا)

أ. د. محمد سعيد ربيع الغامدي

جامعة الملك عبد العزيز بجدة

(أ)

توطئة:

تطويـر العلـوم وتجديدهـا مطلـب علمـي مهـم، بـل هـو ضـرورة معرفيـة مُلِحَّـة لا غنـى عنهـا. بيـد أن هناك فجـواتٍ لا بد مـن ردمها قبـل الشـروع في أيـة عمليـة تتصـل بالتجديد. وسـتقف هـذه الوريقة علـى إحدى أهم هـذه الفجوات. أمـا الفجوات الأخرى، وهـي متعددة، فربمـا يتاح الوقوف عندها ومناقشـتها في أعمال أخرى لاحقة. واختيار هـذه الفجـوة تحديـدا ينبع أولا من أهميتهـا في ذاتها، وثانيـا من كونها الكاشـفة لتفاوت أنـواع التجديد في القيمة والأثـر؛ إذ إن بعض ما يظن أنـه تجديد جوهري قد يكون هامشـيا لا جدوى منـه، والعكس صحيح.

سـنختار مـن بين علوم العربيـة «علم النحو» بصفتـه المثال الأوضح والأكثـر تطلبا للتجديد، بـل هو الحقل الذي تعرض لمحـاولات التجديد العديـدة المتعاقبـة، والتي لا يخفى أنها في عمومهـا لم يكتب لها النجاح، بدليل بقاء النحو كما هو بالرغم من الجهود المتكررة التي بذلت لتجديده بـدءًا بابن مضاء القرطبي في القرن (السـادس الهجري / الثاني عشـر الميـلادي) وانتهاء بجهود الباحثين منذ أواسـط القرن الماضي إلى الآن. فهل كان عدم النجاح في التجديد سـببه الرئيس عدم التنبه إلى ما يجب ردمـه مـن فجوات؟ أعتقد أن الجـواب: نعم. وأعتقـد أن أولى الفجوات

تتمثل في عدم الوعي بطبيعة ما يقبل التجديد من جزئيات العلم وما لا يقبله، وهذا الأمر نفسه يعود سببه الرئيس إلى عدم الوعي الكافي بطبيعة العلوم المراد تجديدها وطبيعة التجديد في ذاته. وهذا ما أرجو أن يتضح في الفقرات التالية.

(٢)

بين مفهومين لمصطلح «النحو»[١]:

من المهم ابتداءً أن نفرق بين مفهومين متغايرين لمصطلح «النحو»، أحدهما يعني: الإرث الذي خلفه لنا من نسميهم بـ «النحاة»؛ فيدخل في ذلك كل ما يشتمل عليه الدرس النحوي التراثي من التعريفات النحوية والعلل والعوامل والمذاهب والأعاريب والخلافات في المسائل... إلخ. والآخر نعني به تلك الطريقة المعينة التي حلل بها النحاة التركيب في العربية، أو لنقل بعبارة أخرى: إنها الطريقة التي أوجدوا بها العلاقة بين الألفاظ في جملة. إذ إن بيان العلاقة بين الألفاظ في جملة هي غاية ما يُطلب ممن تعلم النحو وأتقنه. وهذا ما يعرف اصطلاحيا بـ «الإعراب»، وقد كان علم النحو يسمى علم الإعراب، وهي تسمية دالة كما هو واضح.

يراد لطالب النحو أن يتقن معرفة العلاقة بين الكلمات في جملة كقولنا على سبيل المثال: (ضرب زيدٌ عمرًا ضربا مبرحا بالعصا أمام المنزل) أو نحو ذلك. ومن أجل إتقان هذه العلاقة كما ينبغي يجب أن

---

(١) مضمون هذه الفقرة والتي تليها جعلته موضوعًا لمحاضرة متاحة على اليوتيوب يمكن أن تضيء للقارئ هذا الجزء من الورقة. انظر: الغامدي، محمد ربيع، «من النحو إلى النموذج النحوي»، محاضرة في (youtube) على الرابط: (https://www.youtube.com/watch?v=sj7HeqDgIt8)

يعـرف المتعلم جيدا «أبواب النحو» وكيـف يلحق كلمة «زيدٌ» بباب الفاعل وكلمـة «عمرًا» بباب المفعول به وكلمة «ضربًا» بباب المفعول المطلق وكلمة «مبرحًا» بباب النعت و«بالعصا» بباب الجر بالحرف و«أمامَ» بباب المفعول فيـه و«المنـزلِ» بباب الإضافة. وكمـا هو معلوم لا يصـح أن يحكم لأحد بأنـه قد أجاد النحو ما لم يكن مجيـدًا لـ «الإعراب» الذي هو في حقيقة الأمر توزيع ألفاظ الجملة على أبواب النحو. ومعلوم أننا نسمي ما يُعطى للطلاب فيتعلمونه ويطبقونه بالصورة المشروحة هنا «النحو»؛ ولذلك قلنا إن مصطلـح «نحـو» في هذا السـياق يختلـف مفهومه اختلافـا بينا عما يـراد بالكلمـة نفسـها حين ترد في سـياق ذكر جميع مـا يتضمنه الحقل مـن علـل وعوامل وتعريفـات وآراء ونحـو ذلك مما يدخل في «المسـتوى النحـوي» ولا يدخل في مسـتوى الأصوات أو الصـرف أو الدلالة. ولهذا سنطلق على النحو بهذا المعنى اسم «النموذج النحوي». ولا يقتصر مسوغ تغيير التسـمية على مجرد التمييز بين شـيئين مختلفين قد تؤدي تسمية المختلفين باسـم واحد إلى الالتباس، بل لذلك مسـوغات منهجية أخرى ستوضحها السطور القادمة.

النمـوذج "Paradigm" وقد يترجم بـ "النمـوذج الفكري" أو "النموذج الإدراكي" أو النموذج الإرشادي" أو "المنوال"، مصطلح قارّ في مجال فلسفة العلوم، وفي تاريخ العلوم أيضًا، ومطابق في مفهومه لما نحن بصدده هنا[1].

(١) تقل مترجم كتاب بنية الثورات العلمية لتوماس كون (شـوقي جلال) مصطلح (par - digm) بـ«النمـوذج الإرشـادي» في جميـع المواضـع التي وردت فيهـا اللفظة عند كون. انظر: كون، توماس: بنية الثورات العلمية، ترجمة شـوقي جلال، سلسـلة عالم المعرفة ع ١٦٨ ديسـمبر ١٩٩٢م. ويعد كون أول من اسـتعمل لفظ (paradigm) في هذا الكتاب المنشـور في عام ١٩٦٢م، ثم شـاع اسـتعماله فيما بعد بمعنى: «النموذج القياسي أو =

وليــس من المبالغة أن نقول إنــه هنا ضرورة منهجية يفرضها التمييز بين مفهومين مختلفين لمصطلح واحد هو «النحو» كما أسلفنا، ويفرضها أيضًا الفصــل بين القضايا التي تنتمي إلى صلب هــذا النموذج والقضايا التي تنتمــي إلــى ما يقع على أطرافــه (أي: الفصل بين قضايــا المتن وقضايا الهامش) في مجمل الإرث النحوي كما سيتبين لاحقا.

(٣)

في ملامح النموذج النحوي وعلاقته بالأبواب:

ســبقت الإشارة في الفقرة الســابقة إلى أن غاية ما يصل إليه متعلم النحو هو القدرة على إلحاق كل كلمة في الجملة بباب نحوي. ولهذا نقول إن الوعــي بالعلاقة الوثيقة بــين أبواب النحو (الفاعــل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والمستثنى... إلخ) والنموذج النحوي أمر ضروري لا يجوز أن يُغفل. ولا بد من التنبه أيضًا إلى فرق جوهري ومهم بين الأبواب التي يمكــن وصفها بالرئيســة والأبــواب التي يمكن وصفهــا بالثانوية على ما سيتبين.

الأبواب النحوية هي في حقيقة الأمر تســمية للقضايا التي يتضمنها علــم النحــو ويعنى بهــا. ومن بــين أبواب النحــو أبواب رئيســة لا يمكن

= المثــال الكامــل الذي ينبغي اتباعه» كما يؤكد ذلــك إدريس الجابري، ويقول في مزيد من الإيضاح: إنه «يدل على مجموع متماسك من نماذج ومفاهيم ومعارف وفرضيات وقيم مترابطة بدقة». انظر الجابري، إدريس: «البارادِيغم العلمي الإســلامي قيمه الثقافية وخصائصــه الإبســتيمية»، ضمن أعمال ندوة العلوم الإســلامية: أزمــة منهج أم أزمة تنزيــل؟» التي أقيمت يومي ١٢-١٤ربيــع الثاني ١٤٣١هـ الموافق ٣٠-٣١ مارس ٢٠١٠م، أكادير، المملكة المغربية، ونشر في مجلة الإحياء، ع ٢٩، محرم ١٤٣٠هـ.

إســقاطها، فبسقوطها لا بد أن يختل العلم، وأخرى فرعية، أو لنقل: إنها ليســت بالقدر نفســه من الأهمية التي للأبواب الرئيســة. ومما يعد من قبيل الأبواب الرئيسة الأبواب التي لا بد أن يلحق المعربُ الكلمةَ الواحدة في الجملة بأحدها، وهي (المبتدأ والخبر ونواسخهما، والفاعل، والمفاعيل الخمســة، والاســتثناء، والحال، والتمييــز، والجر بالحــرف وبالإضافة، والتوابــع)؛ لأنهــا الأبواب التــي يلحق المعرب كل كلمــة في الجملة إلى أي واحدة منها. أما الأبواب الأخرى (الاختصاص والاشتغال والتنازع والنداء والمــدح والذم والتعجب والبناء والإعراب وإعراب الفعل المضارع) فلها في النموذج مرتبة أخرى وحديث آخر سيتبين بعد.

حــين ننظر إلى الألفــاظ في الجملة العربية وكيــف يلحق المعرِبُ كلَّ واحــد منها إلى ما يســتحقه من الأبواب النحويــة نخرج بعدة ملحوظات أهمها ما يأتي:

١ ـ الاســم هــو ما يُلحَــق بالأبواب النحويــة. أما الفعل والحــرف فليس لهما موقــع مــن الإعــراب، ولا تقوم آليــة الإعراب (وهــي الاســتراتيجية التي تُعنــى بإظهــار علاقــات الكلمات ببعضهــا في جملة) على إلحاقها بشــيء من الأبواب. فالاســم هو المســتحق للإعراب بمعنييه (أي: الإعراب بمعنى العلامــة، والإعــراب بمعنى بيان علاقــة الكلمات ببعضهــا في جملة). ولا يُعترض على كون الاســم وحده هو الذي تقوم عليه آلية الإعراب بمســألة إعــراب الفعــل المضــارع؛ لأن ذلــك ـ حتــى إن عددنــا المضــارع معربًا ـ لا يشــترك مع إعراب الأســماء في الوجه الذي تصنف به في باب دون آخر، بــل يرفــع لعدم الناصــب أو الجــازم وينصــب أو يجزم بوجــود أحدهما، علــى أن مــن الباحثــين من جعل الحركــة على آخر الفعــل علامة صرفية

لا علامة إعرابية نحوية[1]؛ لهذا السبب الذي يجعل الأمرين ليسا سواء، وهو سبب كاف لإخراج الفعل من دائرة الإعراب كالحرف تمامًا.

٢ ـ بُنيت فكرة «الإعراب» على تحليل مكونات نوع معين من الجمل جاء منه أكثر اللغة هو الجمل الخبرية دون جمل أساليب الطلب. فالإعراب إذن كان في الأصل لنحو جملتي «ضرب زيد عمرا»، و«زيد قائم»، ومما يتممهما. ثم أريد للفكرة نفسها دون تعديل أن تكون صالحة لتحليل أساليب الطلب. فلما كانت التراكيب الطلبية مختلفة جذريا عن تراكيب الخبر اعتُسف ردُّ هذه إلى تلك؛ ليكون الإعراب كله وجها واحدًا، أي من قبيل طرد الباب كما يقال. فعلى سبيل المثال جعلوا إعراب أسلوبي التعجب (ما أفعله وأفعل به) على طريقة (ضرب زيدا عمرا)، فجعلوا «أكرم» في «ما أكرم زيدا» فعلا، و«زيدا» مفعول به، وقالوا: في «أكرم بزيد» إنها جملة مكونة من فعل وفاعل، مع أن دلالة التركيب لا تساعد في تسويغ هذا الإعراب كما تسوغه في تركيب «ضرب زيدٌ عمرًا» ونحوه. وتشابه صنيعهم في هذا الباب مع أبواب أخرى كباب المدح والذم وغيره. فإذن لما لم يوجد باب مستقل يمكن أن يستوعب «زيدًا» في: «ما أكرم زيدًا» و«زيدٍ» في «أكرم بزيدٍ» و«الرجلُ» و«زيدٌ» في «نعم الرجلُ زيدٌ» ونحو ذلك كان لا بد من محاولة توجيه مثل هذه الكلمات إلى الأبواب الرئيسة بشيء من التأويل الاضطراري الواضح التكلف كما لا يخفى.

وبالنظر إلى هذا الإجراء وجب أن نقرر أن هناك أبوابا رئيسة لا

---

(١) ينظر مثلا: الرحالي، محمد: تركيب اللغة العربية، دار توبقال، ط١، عام ٢٠٠٣م (ص ٧٩)، والغامدي، محمد ربيع: «خصائص الفعل في العربية»، مجلة العقيق، مج، ٣٧،ع ٧٣-٧٤، عام ١٤٣١هـ (ص ٤٦ ـ ٤٧).

يمكن إسـقاط شـيء منها هي الأبواب التي تصلـح أن يُلحق بها ما يأتي في التركيب الخبري (الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر.. إلخ)، فلو سـقط منهـا باب لـم نجد للفظة ما نلحقها به، وأبوابـا فرعية لما يمكن إرجاعه إلى الأبواب الرئيسـة بالتأويل، على النحو المذكور في باب التعجب والمدح والذم وكذا على نحو ما يردّون به المنصوب في أسـلوب الاختصاص مثلا إلـى بـاب المفعول بـه، ونحو ما يكـون بالتأويل فاعـلا أو مفعولا في باب التنازع وباب الاشتغال، وهكذا.

٣ ـ يسـتطيع متعلم النحو الذي اسـتوعب النموذج بإتقان توجيه الإعراب بكفـاءة دون الحاجـة إلى الإحاطة بكثير مما يـرد في الدرس النحوي ممـا يتصل بالعلـل والعوامل والآراء والمذاهب وغيـر ذلك. فلا يحتاج لكي يجعل «زيدٌ» فاعلا في نحو «قام زيدٌ» إلى أن يكون عامل الرفع في الجملـة الفعـل «قام» أو غيره، ولا يهم المعـرب أن يكون رافع «زيدٌ» في «زيدٌ قائم» الابتداء أو غيره، وهكذا. صحيح أن فكرة الإعراب قائمة في أساسها على العامل، لكن مفهوم العامل مع غيره من المفاهيم الأخرى مـن ضمن ما يشـكل الأرضية التي قام عليهـا النموذج؛ إذ النموذج لم يأت من فراغ. أما المتعلم الذي يعنيه اسـتيعاب النموذج وفق ما شُـرح سلفا فتفاصيل العوامل مغيبة عنه لا تعنيه.

وهذه الملحوظة الأخيرة هي من أهم ما يوجب الفصل في النظر بين النموذج النحوي وحده بالصورة المعروضة سلفا ومجمل القضايا والمفاهيم التي هي بمثابة الأرضية والقاعدة التي قام عليها النموذج. وبمقتضى هذه الملحوظة أيضًا ينبغي التفريق بين القضايا النحوية من حيث الأهمية، وتمييز ما هو جوهري وما هو هامشي، على ما سيتبين بصورة أوضح في الفقرة الآتية.

(٤)

التجديد وقضاياه:

من خلال العرض السابق يمكن القول باطمئنان: إن النموذج النحوي يكاد يكون كتلة واحدة متماسكة، في حين أن مجمل المفاهيم التي قلنا إنها بمثابة القاعدة التي قام عليها النموذج أجزاء كثيرة متراكمة، بعضها ينتمي إلى الحقل النحوي وبعضها الآخر يعد من المفاهيم المشتركة بين النحو وغيره من علوم العربية الأخرى. فهي إذن أميل إلى الأفكار الجزئية والرؤى والمعتقدات والاجتهادات اللغوية التي تراكمت عبر مسيرة علوم العربية بما فيها علم النحو.

وفي ضوء الفرق بين هذين المستويين ينبغي فيما أرى أن يفرق تبعا لذلك بين نوعين مختلفين من التجديد متفاوتين في الأهمية وفي الأثر. التجديد الجوهري الجذري هو التجديد في النموذج؛ لأنه كتلة واحدة متماسكة إما أن يبقى كما بُني وإما أن يسقط ويحل محله نموذج آخر. أما التجديد في الأفكار والاجتهادات الأخرى فهو تجديد جزئي مهما بلغ؛ إذ لا بد أن يكون بالضرورة في بعض هذه الأمور دون بعضها الآخر.

يمكن إذن النظر في محاولات التجديد النحوي طوال مسيرته في ضوء هذا التفريق. والملاحظة الواضحة أن ما يجمع بينها جميعا هو انتماؤها إلى النوع الثاني الذي لا يكون إلا جزئيا مهما بلغ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك. فلو استعدنا أطروحة التجديد النحوي الأقدم والأشهر، وهي أطروحة ابن مضاء القرطبي التي عُدَّت عند كثير من المعاصرين ثورة حقيقية على النحو العربي التقليدي، وكثيرًا ما نُظر إليها على

أنها التي زلزلت النحو وأسقطت أهم أركانه وهي العامل والعلل الثواني والثوالث، وفرح بها كثيرون بمن فيهم محقق كتاب «الرد على النحاة» شوقي ضيف[1]، لو استعدناها هنا لقلنا أولا: إنها لا أثر لها ـ ولا يمكن أن يكون لها أثر ـ في صورة النموذج النحوي التراثي؛ وذلك لأن النموذج كان قد قام في أساسه على مبدأ العامل وانتهى واستقرت صورته على هذا، وأي رأي يأتي في العامل وفي الأخذ به أو تركه لا يغير في أمر النموذج القائم المستقر شيئا. ولا يمكن أن يكون لمناقشة «العامل» بالرغم من محوريته في الدرس النحوي أية جدوى إلا إذا كان ذلك مقترنا بإقامة نموذج آخر قائم على شيء آخر غير العامل، وهو ما لم يحدث.

ويقال الشيء نفسه في جهود التجديد والتيسير الحديثة، من جهة أنها لم تكن معنية بإنتاج نموذج نحوي متكامل يحل محل التراثي القائم، ولا أظن أن ذلك خطر ببال أحد أصلا. بل كانت كل الجهود تنتمي إلى ما قلنا إنه مهما بلغ لن يتجاوز الآراء والأفكار التي لن يكتب لها إلا المكوث بجوار الآراء الأخرى السابقة ولن يصل أثرها إلى صلب النموذج القائم، ولذلك لا بد أن تبقى في الهامش لا المتن.

في ضوء ما تقدم يمكن التأكيد أن بيت القصيد في أي تجديد جوهري وأساسي لا بد أن يطال صلب النموذج، وأنَّ ما يقع في القاعدة، أي في حيز الاجتهادات والرؤى، هو بالضرورة تجديد هامشي محدود الأثر مهما بلغ حجمه ومهما قويت مسوغاته. ويمكن القول أيضًا: إن الوعي

(١) ينظر مقدمة شوقي ضيف على كتاب (الرد على النحاة): ابن مضاء، الرد على النحاة، ط١، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م، ص أ ـ ج. وينظر أيضًا: عمار، ربيح: «ابن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ثورة في النحو»، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد خيضر ببسكرة، ع٥، جوان ٢٠٠٩ ص ٢١ وما بعدها.

قراءات معاصرة للتراث اللغوي والبلاغي في ضوء المناهج الحديثة
بحوث محكمة مقدمة في المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والبلاغي في ضوء المناهج الحديثة) ٢٠١٩/٣/١٤ هـ ٢٠١٩/٨/٨

بطبيعة النموذج وصورته التي هو عليها، وبما يدخل فيه ويخرج عنه إلى القاعدة العريضة، هي الفجوة الأهم التي لا بد أن تردم قبل الشروع في أية عملية تتصل بالتجديد.

فإذا ما عدنا إلى مسألة «التبويب النحوي» التي مضت الإشارة إليها، وهي من بين أهم المسائل التي نودي إلى تجديدها كثيرًا، وجدنا تفاوتًا بيِّنًا بين الباحثين الداعين إلى إعادة تبويب النحو في الوعي باستحالة الجمع بين إعادة التبويب والإبقاء على النموذج النحوي القديم كما هو لما في ذلك من تناقض، وفي استسهال عملية إعادة التبويب، وكأنَّ الأمر لا يعدو كونه تغييرًا في الترتيب بين الأبواب أو تفريعا لها لا غير.

يتجلى استسهال أمر إعادة التبويب في مجمل الأعمال التي تقترح تغييرا ما في الأبواب النحوية، وتسوغ له إما بمزايا في التبويب المقترح وعيوب في التبويب القائم، وإما بنقد الأساس الذي بني عليه تصنيف الأبواب واقتراح أساس جديد، كأن يُقترح أساس دلالي على سبيل المثال بحجة أن التقسيم القائم يغفله ويأخذ بدلا من ذلك بأساس العمل النحوي[1]، وهكذا. والأعمال التي تنحو هذا المنحى في الدعوة إلى إعادة التبويب متجاهلة التلازم بين النموذج والتبويب كثيرة. بل يدخل في هذه الدائرة بالضرورة مجمل نتاج حركة التيسير والتجديد النحوي التقليدية المعروفة. ومما يدخل في هذه الدائرة بصورة أو بأخرى تلك الأعمال التي عالجت قضية التبويب النحوي من زاوية التطور في التبويب على امتداد القرون، واتخذت من المقارنة بين الأبواب في مؤلفات نحوية تراثية متعاقبة مدخلا لمجرد إثبات التطور

(١) ينظر مثلا ملاوي، صلاح الدين: «نحو تبويب نحوي وظيفي ميسر»، مجلة إشكالات، ع٧، مايو ٢٠١٥م (ص ٨).

الطبيعـــي التدريجي للدرس النحوي، والمتمثل في محاولات المتأخرين الدائمة الاستدراك على سابقيهم وسد ما يجدونه من ثغرات في جهودهم. والإشكال الأساســـي في هــذا النوع مــن التناول أنه يقع في دائــرة «ترتيب الأبواب»[1] لا «التبويب»، والفرق بين الأمرين كبير كما مر.

أمــا الأعمال التي يظهر فيها الوعي بالارتباط العضوي بين النموذج والتبويــب النحوي فهــي التي تجهر بالدعوة إلى إنجــاز منظومة مفاهيم متصلــة بإعادة التبويب وتكون بالضرورة أساســا جديــدًا للبناء. وهو ما يعنــي الدعــوة إلى قيــام نموذج (أو منوال بحســب تعبيــر البعض) يكون قادرا على وصف العربية مرة أخرى من خلال منظومة المفاهيم الجديدة المنجزة[2].

وســننتقل مــن مســألة التبويب إلى مســألة أخرى تصلــح لأن تكون شــاهدًا آخر على المســائل التي ترتبط عضويا بالنموذج النحوي ارتباطًا لا يجــوز معــه النظر في تجديدهــا بمعزل عما ترتبط بــه، لكن ارتباطها بالنمــوذج أشــد غموضًا والتباسًــا عند كثيــر من الباحثين، هي مســألة «أقســام الكلم». وهذا الانتقال الغاية منــه من جهةٍ عضد الطرح المتقدم في مسألة التبويب، باعتبار أن المسألتين متشابهتان في السياق الذي نحن بصدده هنا، ومن جهة أخرى نأمل أن تتضح بالعرض بعض الالتباســات

(١) هنــاك أعمــال تناولــت التبويــب النحوي وحملــت في عناوينها كلمــة «ترتيب»، منها: الغنميــين، مرلين عدنان: أســاليب ترتيب أبواب النحو العربي، رســالة ماجســتير في جامعة آل البيت بالأردن، عام ٢٠٠٤م.

(٢) ينظــر مثــلا: المجدوب، عــز الدين، والدخيل، معاذ: «إعادة تبويــب أبواب النحو على ضــوء معاني الــكلام»، مجلة اللســانيات العربية، ع٣، جمادى الآخــرة ١٤٣٧هـ مارس ٢٠١٦م (ص ٤٦).

أعمال المؤتمر الدولي الثالث (التراث اللغوي والأدبي في ضوء قضايا معاصرة) بجامعة محمد بن عبد الله بفاس ٢٠١٩/٨/٣١ - ٢٠١٩/٨/٨

الملازمة دومًا للبحث في تقسيم الكلم.

يلحظ المتأمل في تعريفات أقسام الكلم الثلاثة أن ما بدا في التعريفات كأنه المميز لكل قسم منها عن الآخر لا يصلح لأن يكون أساسا للتقسيم. ولهذا السبب غمض الأساس الذي بُني عليه التقسيم بصورة لافتة ونادرة. بل لعل غموض أساس التقسيم يعود سببه في الأصل إلى شيوع التمييز بين الأقسام بمقتضى هذه التعريفات لا غير. وقبل أن نعرض عبارات الحدود التي حدوا بها أقسام الكلم الثلاثة سنقف في السطور التالية على الأساس الحقيقي الذي انبنى عليه التقسيم، وبه امتاز كل واحد منها عن قسيميه.

لم يكن الأساس في التقسيم دلاليا البتة، وإن كان التمييز يمكن أن يحصل بالدلالة، أي: عن طريق ما يدل كل واحد منها عليه. بل لقد بُني التقسيم على أساس نحوي مرتبط بصورة لازمة بالنموذج النحوي التراثي تماما كلزوم الأبواب النحوية له على النحو الموصوف فيما مضى. ذلك أن التصنيف الثلاثي هو أوسع صورة لما يرد في الجملة من الألفاظ العربية ويقبل النموذج القائم التعامل معه وفق ما يتطلبه ووفق ما بني عليه مبدأ الإعراب (وهو تقسيم الألفاظ على الأبواب كما مر). إذ إن الإعراب يقبل أن يكون لقسم معين من الأقسام الثلاثة، ولكن بالمفهوم الذي يجعله مبدأ الإعراب نفسه في قسم الأسماء، وما عداه يجب أن يخرج فيعد من القسمين الآخرين. وهذا ما يفسر إدخال أسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر وأسماء الأفعال وبعض أسماء الاستفهام والشرط في قسم الأسماء، بل وإدخال ما يعد من الوجهة الصرفية من تصاريف الفعل كالمشتقات (اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة... إلخ) في قسم الأسماء. أما الحرف والفعل فهما أولا: ما خرج عن سمة الاسمية وعما به يكون الاسم اسما، وثانيا: هما في الأمر العام

مـا بقي من الألفاظ الممكن ورودها مصاحبة للاسـم في الجملة، وفي الوقت نفسـه يكون ورودهما في الجملة عاملين مقتضيين للإعراب في الاسـم على نحـو مخصوص. وقد يومئ إلى هذا تفرقة بعض الأوائل بين الاسـم والفعل والحرف بالاستناد إلى الإسناد لا غير، أو بعبارة الأنباري: ما يقبل أن يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم، وما يخبر به وهو الفعل، وما لا يخبر به ولا عنه وهو الحرف[1]. إذ إن الإخبار هنا يقصد به «الإسناد»، والإسناد هو المحدد لمفهوم الجملة أصلا؛ فما يصح أن يسند إلى الاسم الذي هو محور العلاقة الإعرابية في الجملـة هـو الفعـل. أما الحرف فهو مـا ليس بهذه المثابة في القسـمين، وقـد قلنا إنـه لا يرد في الجملة بهذا المفهوم إلا هـذه الأنواع الثلاثة لا غير.

مـا يقـال في تعريف الحرف بأنه «ما دل على معنـى في غيره» يُجعل في العادة مقابلا تعريف الاسـم وهو «ما دل على معنى في نفسـه»، ثم يضيفون: «غيـر مقترن بزمـان»؛ ليقابل ما حدوا به الفعل وهـو: «ما دل على معنى في نفسـه مقترنا بزمان»[2]. وهذه العبارات هي المسـؤولة عن الإيهام بأن معيار الدلالـة علـى المعنـى في ذات الكلمـة أو في غيرها من جهة واقتـران الدلالة بالزمان وعدمه من جهة أخرى هو أسـاس القسـمة، وأسـاس القسـمة إنما هو نحوي لا غير كما أشـير إلى ذلك في السـطور السابقة. أما دلالة كل نوع

---

(١) الأنباري: أسرار العربية، تحقيق بركات هبود، دار الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ (ص ٣٥).

(٢) العبـارات المختارة المذكورة في حد الاسـم والفعل والحرف هنـا هي العبارات الأكثر شـيوعًا، وإلا فإنهـم اختلفـوا كثيرًا في حدها واسـتدرك بعضهم علـى بعض، فكثرت التعاريف كثرة لافتة عرضها البطليوسـي بتوسـع في كتاب الحلل. انظر: البطليوسي: الحلـل في إصـلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق سـعيد سـعودي، منشـورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، عام ١٩٨٠م (ص ٥٩ وما بعدها).

على معنى معين مختلف عن معنى قسم آخر فهو أمر إضافي آخر لا علاقة له باعتماد القسمة الثلاثية وعدم اعتماد غيرها من التقسيمات الممكنة، وقد أمكن عمليًّا إيصالها عند بعض الأقدمين إلى أربعة أقسام (بإضافة قسم رابع هو اسم الفعل وسموه: الخالفة[1])، وعند بعض المعاصرين إلى أربعة إما بإضافة قسم الصفة، وإما بإضافة قسم الكنايات (إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي[2]) أو خمسة هي الاسم والفعل والحرف والصفة والكناية (مصطفى جمال الدين[3]) أو ستة هي الاسم والضمير والصفة والفعل والظرف والأداة (فؤاد ترزي[4]) أو سبعة هي الاسم والصفة والفعل والضمير والخوالف والظرف والأداة (تمام حسان وفاضل الساقي[5]) أو ثمانية هي الاسم والضمير والمصدر والصفة والظرف والفعل والحرف وأسماء الأفعال والأصوات (يعقوب عبد النبي[6]) مع ما يمكن تفريعه من هذه التقسيمات.

(١) ينظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، مكتبة الخانجي، ط١، عام ١٤١٨هـ (٥ / ٢٢٨٩).

(٢) ينظر أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٣، عام ١٩٦٦م (ص ٢٦٦ وما بعدها)، وهويدي، خالد: أقسام الكلم العربي في التصورات اللسانية المعاصرة، مجلة آداب المستنصرية، ع ٥٩ عام ٢٠١٢م (٢٩٥ - ٣١٩).

(٣) جمال الدين، السيد مصطفى: «رأي في تقسيم الكلمة» مجلة تراثنا، ع ٦ (ص ١١٣).

(٤) ترزي، فؤاد حنا: في أصول اللغة والنحو، بيروت دار الكتب، د. ت. (ص ١٤٨ ـ ١٤٩).

(٥) حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، عام ١٦٦٤م (ص ٨٦ وما بعدها)، والساقي، فاضل: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، عام ١٩٧٧م (ص ٢١٤ وما بعدها).

(٦) سعيد، عبد الوارث مبروك: في إصلاح النحو العربي، دار القلم، ط١، عام ١٤٠٦هـ (ص ١٢٦ ـ ١٢٧).

وكذلك لا علاقة لجعل القسمة ثلاثية في مقابل أية قسمة أخرى ممكنة بالميل إلى التيسير على المتعلمين وتسهيل الحفظ والاستيعاب كما يقال أحيانا[1].

وبالرغم من أن التقسيمات غير الثلاثية تبدو في الظاهر أكثر إقناعا وأكثر معقولية ومنطقية من التقسيم الثلاثي التقليدي، بقي الثلاثي هو المعتمد وهو المعمول به كما هو معروف. بل لا نبالغ إن قلنا أن التقسيمات الأخرى ـ مع وجاهتها ـ لم يكتب لها النجاح، وبقيت حبيسة المكان الذي كتبت فيه كغيرها من الآراء التي لم تأخذ طريقها إلى أن تحل محل سابقاتها أو يكون لها أثرٌ ما في التحليل. والسر في ذلك هو ما أشير إليه آنفا من أن ارتباط التقسيم الثلاثي العضوي بالنموذج النحوي القائم يمنع ـ كما أكدنا ذلك مرارا من قبل ـ أي فعالية حقيقية للتجديد فيه. وهذا هو ما عبر عنه بعض الباحثين بعزو الأساس في التقسيم الثلاثي إلى ما سماه «البنية العاملية» عند النحاة، وأن الأقسام جاءت منسجمة مع قواعدها، وعليه لا يمكن في نظره تعريفها «بخصائص أخرى بعيدة عن طابعها التأسيسي الذي بنيت عليه»[2].

---

(١) تناول الدكتور عبد الحميد النوري عبد الواحد مسألة اعتماد القدماء أقل الأقسام الممكنة وهي ثلاثة، وخلص إلى أن سبب تقليل الأقسام هو أنه «إذا كثرت التقسيمات كثرت التفاصيل، وقد يغدو من الصعب جمع شتات الظاهرة، وكلما قلت التقسيمات، بدت المسائل أكثر وضوحًا، وأسهل في التناول وحسن التمثل. ولعل التقسيم إلى ثنائيات أو إلى ثلاثيات يكون أسهل في الحفظ، وأقرب إلى الفهم والاستيعاب». عبد الواحد، عبد الحميد النوري: «أقسام الكلم وباب الاسم» مقالة منشورة في موقع مجمع اللغة العربية بمكة، بتاريخ ٢٥ / ٥ / ٢٠١٧م.

(٢) هويدي، خالد: «أقسام الكلم العربي في التصورات اللسانية المعاصرة»، مرجع سابق (ص ٣١٥).

بحوث محكمة مقدمة في مؤتمر قضايا التراث اللغوي والبلاغي في ضوء المناهج المعاصرة (جامعة الأزهر ـ كلية اللغة العربية بالمنوفية) ٢٠١٩/٣/٣١ ـ ٢٠١٩/٤/١ م

(٥)

خلاصات:

حاولت هذه الورقة جهدها أن تقارب قضية التجديد في علوم العربية من زاوية الصعوبات التي تواجهها عملية التجديد. واتخذت من التجديد النحـوي نموذجًا يمكن القياس عليه فيما يـراد من تجديد لعلوم العربية المختلفة. ورأت أن من أهم ما يعين على هذه المقاربة الكشفَ عن الفرق بين نوعين من التجديد، قد يلتبســان ويغمض الفرق بينهما، هما التجديد في المتن، أي: في صلب النموذج النحوي، والتجديد فيما يقع في الهامش منه.

وتوصل البحث إلى التنبيه على أن الخطوة الأولى التي يُبدأ بها لردم الهوة في مسألة التجديد هي فهم طبيعة النموذج النحوي، والوعي بالفرق بين ما هو جزءٌ أصيل من النموذج فلا جدوى من محاولة تجديده منفردًا عنــه بانتزاعه منه، وما هو من جملة الرؤى المحيطة بالنموذج والتابعة له فينبغي الإقرار بمحدودية أثر التجديد فيه. وهذا الفهم ضروري من أجل الســير في طريــق التجديد الجذري والتطوير الحقيقــي للنموذج النحوي القائم.

استشــهدت الورقة بقضيتين من قضايــا النحو العربي، هما أكثر ما حظي بمحاولات التجديد المتكررة (وهما قضية الدعوة إلى إعادة التبويب، وقضية إعادة تقسيم الكلم). وفسرت سبب عدم نجاح المحاولات بارتباط هاتين القضيتين عضويا بالنموذج القائم بما لا يدع مجالا للتجديد فيهما منعزلــة، دون أن يصاحبهــا محاولة صياغة جديدة يمكن بها الانتقال من النموذج القائم إلى نموذج بديل يؤدي إلى تحليل نحوي مختلف للتراكيب.